عدد ٢٨١ السنة الخامسة ـ السبت ١٠ شوال ١٣٥٧ ـ ٣ ديسمبر ١٩٣٨
«EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٤٠ صانتيما)

الإرادة

جريدة سياسية وطنية حرة تعبر عن فكرة صاحبها
مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

الامل الشعبي في المقيم الجديد

لقد حل اذن مقيم عام جديد في السفارة العامة بتونس . وارادت حكومة الجمهورية الفرنسية ان تعبر عن اهتمامها العظيم بمركزها في تونس وبتوطيده فعينت لتمثيلها في هذه في هذه البلاد رجلا خبيرا في الشؤون السياسية والمشاكل الدولية والعامة اختارته قصدا من سلك السفراء ورفعت درجة من شغل هذا المركز الخطير لتكون مساوية لاهمية المهمة المناطة بعهدته

وقد كان الرجل الذي وقع عليه هذا الاختيار هو م . ايريك لابون الذي حل بين ظهرانينا منذ مدة وجيزة جدا لا نستطيع فيها ان نستشف حقيقة نواياه ودخايل برنامج عمله الذي ينوي القيام به . خصوصا وهو لحد الان لم يصرح لاي احد لا هنا ولا في باريس بأي تصريح يمكن ان يستفيد منه الانسان نوع وجهة السير التي يختارها الرجل لنفسه . حتى ان خطابه الذي القاه بمناسبة افتتاح دورة المجلس الكبير لم يتضمن الا امورا عمومية اعتدنا سماعها من جميع الفرنسيين وهي اقرب الى للتفاخر بالتراث التاريخي للجمهورية الفرنسية منه الى برنامج العمل وفكرة الشخص العملية

ومع انا نريد ان نتفاءل خيرا بهذا التفاخر وما صاحبه من اعلان الايمان الذي لا يتزعزع بالروح الفرنسية وبمثلها العليا وبالمحافظة على الوفاء للديموقراطية وعلى « احترام الشخصية البشرية وحريتها في التفكير وحريتها في التدين وحريتها في الابتكار وحريتها في الاعراب عما يخالج الضمير ... والشعور بالعدالة الاجتماعية والمساواة » كما قال في خطابه المذكور : نقول مع انا نريد ان نكون متفائلين بهذا . خصوصا مع خلو الخطبة الرسمية الاولى التي ألقاها امام الحضرة العلية من الاشياء التي تحرج كرامة التونسيين والاشياء التي اعتدنا سماعها في مثل هذه المناسبة . فانا مع ذلك لايمكن ان تستروح منها شيئا عن البرنامج العملي المقبل

والرجل نفسه يحتاط حتى لا يظن سامعوه ان خطابه هذا هو برنامج عمله الاجمالي اذ يقول : « سادتي . لا شك انكم لاتترقبون اليوم مني برنامجا . فانه لا يجدر ان اطمع في ذلك لان النظر بدقة للمستقبل وتخطيط الطريق واقامة البنيان وبعبارة اخرى بيان السياسة التي ينبغي اتباعها كل ذلك يستدعي تفكيرا طويلا وآجالا متعددة . »

ولكنا مع ذلك نلاحظ انه قد جاءت في هذا الخطاب فكرتان كنا نود ان لو لم يشرع في الاعلان بهما في هذا الخطاب ما دام يقول انه يريد الوقت الطويل للنظر بدقة قبل تخطيط الطريق ووضع برنامج العمل . ونخشى ان يعد تصريحه بهما من الان على انهما من الامور الاساسية التي لا بد منها حتى ولو ظهر انهما يجران كثيرا من المصائب والويلات على البلاد

وهاتان الفكرتان هما فكرة السير الدائم بالميزانية في طريق الارتفاع وفكرة تقليد فرنسا في كل شيء والاقتداء بها في كل شيء . وقد اشار اليهما بقوله عن الاولى « ان درجة الرفاهية الحالية لا يمكن بقاؤها وتجاوزها بدون التجاء الى موارد جديدة وبدون مهارة في الابتكار وبدون استعمال الحزم لحشد وجمع الوسائل المادية والقوى البشرية » وقال عن الثانية « وينبغي في كل الميادين سواء كانت ادبية او سياسية او اقتصادية ان تتخذ موقفا موافقا لموقف ام الوطن »

نقول له هذا لان البلاد ما فتئت منذ اعوام تئن وتجأر بالشكوى من ارتفاع الميزانية الذي ارهق مقدرة دافعي الضرائب ووصل بها الى العجز عن تحمل اي عبء جديد بينما مصاريف التصرف الاداري تلتهم معظم مداخيل الميزان وتستبعد معظم مشروعات الجهاز الاقتصادي التي يتوقف عليها رقي وازدهار البلاد . والسبب الاول في ذلك هو مبدأ اتخاذ الموقف الموافق لجميع مواقف فرانسا ذلك المبدأ الذي ينادي به المقيم العام اليوم كأساس لكل عمل .

فان هذا المبدأ هو الذي قضى على هذه البلاد البائسة بقبول تشبيه موظفيها بموظفي فرنسا والحاقهم بهم في المرتبات والمنح والغرامات والدرجات . وتضاعفت المصيبة بوقوع التساهل العظيم في اجراء التشبيه من ناحية الدرجات حتى صارت المرتبات وافرة جدا لا مناسبة بينها وبين مثلها في فرنسا مع البون العظيم الموجود في الاسعار هنا وفي فرنسا التي تبلغ اسعارها اضعاف اسعارنا . ولم يكفهم هذا حتى زادوا على المرتب الباهظ ثلثه بعنوان غرامة استعمار يدعون انهم يستحقونها تعويضا لهم عن مرارة الاغتراب عن وطنهم وما يتكبدون من جراء هذا الاغتراب

وهذا المبدأ نفسه هو الذي قضى بادخال القوانين الاجتماعية لهذه البلاد فادخلت معها حرب الطبقات المنافية لطبيعة البلاد كل المنافاة بدل ان تدخل معها قواعد صحيحة لاصلاح حال العمال بحيث اضرت بهم في الغالب بدل ان تسعدهم

وهذا المبدأ نفسه هو الذي قضى ايضا على هذه البلاد باختلال التوازن التجاري بين

(البقية على الصفحة الرابعة)

حول تعطيل

« الارادة »

التعطيل الاداري مظلمة صارخة

للمرة الثانية وقع توقيف جريدتنا يوم ٢١ سبتامبر الفارط توقيفا موقتا لمدة شهر . وقد كان توقفها للمرة الاولى يوم ٤ اكتوبر سنة ١٩٣٤ توقيفا غير محدود بمدة معينة واستمر الى ان صدر قانون الصحافة الجديد في اوت سنة ١٩٣٦ فنقح الفصل الذي يبيح للحكومة توقيف الجرايد اداريا لمدة غير معينة وعوضه بفصل آخر لايبيح لها التوقيف الا لمدة لا تتجاوز ثمانية ايام . ولكن الحكومة لم تصبر على هذا التحديد الضيق النطاق الا مدة وجيزة جدا ولم تلبث الا قليلا حتى انتهزت فرصة الحوادث فنقحت القانون المذكور وزادت في مدة التعطيل الاداري للصحف الى ثلاثة اشهر بحيث ضاعفتها ثلاثة عشر ضعفا بدل ان تمحو اثر التعطيل او التحكم الاداري من القانون جملة واحدة سيرا على قاعدة الشوء والارتقاء على الاقل

وانا لنستغرب كل الاستغراب كيف ان الحكومة لا تزال تصر كل الاصرار على سلوك هذا المنهج المنافي للحرية ولواجب الوثوق بعدالة القضاء والاعتقاد بانه هو الوسيلة الوحيدة لاغيرها التي يجب ان تقوم على ردع كل خروج عن القانون .

وزيادة على ذلك فان في هذا الصنيع استهتارا بحرية المشاريع الخاصة وبحياتها التي هي في الواقع حياة افراد كثيرين ووسيلة عيشهم وارتزاقهم . وما الصحف الا مشاريع تجارية مثلها كمثل محل التجارة او الصناعة . فهل اذا خرج التاجر او الصانع في تجارته او صناعته عن القانون تستطيع الحكومة ان تفعل به ما تفعله بالصحفي فتقفل له محل تجارته او صناعته بدون ان يسبق ذلك حكم من القضاء . كما تعطل جريدة الصحفي بدون ان تلجأ الى القضاء .

ثم ان القانون قد عدد اوجه الخروج عن نصوصه المحافظة للنظام العام وحددها تحديدا دقيقا مضبوطا واعد لكل جريمة عقوبة رادعة مناسبة لها وحفظ للناس وراء ذلك حريتهم تامة وحقوقهم كاملة وعد المساس بهذه الحقوق وتلك الحرية دون سند من القانون نفسه اعتداء معاقبا عليه . وبناء على ذلك افلا يكون توقيف الجريدة وعدم تقديم الصحفي للقضاء . معناه انه لم يذنب حتى يستحق العقاب في نظر القضاء انما تريد الجهة الادارية معاقبته لمجرد الشهوة والتحكم وذلك لانه انتقدها او لم يوافق هواها او لم يخضع لخدمة ركابها .

(البقية على الصفحة الرابعة)

قضاء الظروف لا قضاء الخصوم

قضى الامر ولا راد لقضاء الله . فانقضت مدة م . ارمان قيون في منصب السفارة العامة بتونس ، بعد ان قضى فيه قرابة الثلاث سنين يجاهد لكي ينال رضى كل الجهات ولو ظاهرا فلم يفلح مع اي جهة من الجهات اللهم الا مع نفر قليل توجه همهم منذ خلقوا وظهروا في الجو السياسي الى جمع فتات الموائد والانتفاع من كل حالة مهما كانت ولو على حساب هذه الامة المسكينة .

ولقد جاهد م . قيون وجاهد معه هؤلاء لدفع حملات الخصوم الاقوياء الذين كانوا يزدادون على مر الايام قوة وعددا بسبب ما كان يمدهم به هو نفسه من التأييد الغير المقصود المتمثل في تلك التصرفات التي توجت آخر الامر باعلان حالة الحصار وما نشأ عن هذا الاعلان وما سبق انهاء حالة الحصار . ولكن بالرغم مما وقع بذله من المجهودات للثبات في مقاومة الخصوم والتشبث بالموقف ومحاولة انتهاز الفرص احسن انتهاز للتغلب على مجهودات الخصوم . فقد كانت النهاية ما يعلمه القراء

وقد جاءت هذه النهاية في وقت لم يكن فيه احد يتوقع ما وقع . بل ربما كان خصوم م . قيون انفسهم في حالة يأس من امكان تحقيق رغباتهم في نقلته سواء كان هؤلاء الخصوم من ناحية اليمين ام ناحية الشمال .

فلقد سافر الى باريس مطمئنا كل الاطمئنان وحمل معه مشروع الميزانية المقبلة ليباحث في شأنها رؤساءه هناك . واصطحب معه بعض رؤساء الادارات لمعاونته على تقديم المشروع وايضاح خفاياه والنقط الفنية فيه . لذلك كان قرار حكومة باريس الذي لم يسبقه اي نذير ولم يعلم به حتى المرشحون المزمنون لهذا المنصب الخطير والطامعون فيه ـ قرارا حريا بما اثاره في نفوس عامة الناس هنا وفي فرنسا من دهشة واستغراب .

فما السبب يا ترى في هذا الامر الذي لم يسبق له نظير فيما يخص منصب المقيم العام وهو من اكبر المناصب الهامة التي يكون للتغييرات التي تقع فيها . شأن كبير ودوي عظيم .

وانا لنظن ظنا يكاد يقرب من اليقين انه لا دخل لمجهودات خصوم م . قيون وليس لهم اي اثر في هذا الميدان . كما لا دخل لمساعي انصاره في تأييده هذا التأييد القوي الملح حتى اظهروه في نظر خصومه بمظهر الرجل المتشبث بمركزه الذي يدفع الناس لتأييده دفعا ، مما صرح به الناطق بلسانهم في جريدة « الديش تونزيان » بل ان السبب الحقيقي في اعفائه على ما يظهر لنا مما تنطق به ماجريات الامور هو ان الحكومة الفرنسية اثناء الازمة العالمية الاخيرة التي كادت تطوح بالعالم في مهواة حرب هي حرب فناء حقيقي قد تبينت على ضوء ما ظهر من نوايا خصومها في شهر سبتمبر الفارط خطورة مركز تونس الجغرافي خطورة اشد واعظم بكثير مما كان مقدرا له . وتأكد النقاد الثقاة العسكريون انه ادق مركز حيوي له اعظم تأثير على مستقبل فرنسا ومستقبل استعدادها الحربي ومواصلاتها البحرية وعلاقاتها بشمال افريقيا .

وقد نتج عن ظهور هذا الامر ظهورا اشبه ما يكون بالفجئي ان تضاعف الاهتمام بتونس وتضاعفت العناية بالتحصينات والقوات العسكرية المقامة فيها والتي ريثي اقامتها تعزيزا لجانب الدفاع عن هذا المركز الحيوي الهام ودرءا لما يتوقع من الاخطار في هذا الجو العالمي الذي لم تتبدد سحبه المتكاثفة رغم كل ما بذل من جهود سلمية .

وتبع هذا الاهتمام ان تبين ايضا انه لابد من ان يكون الرجل الذي بيده مقاليد النفوذ والذي هو مستودع السلطة الفرنسية بهذه البلاد وحالتها تلك ، وتاثيرها على مستقبل فرنسا كدولة عظمى ذات شان ماتقدم بيانه ـ رجلا قويا من طراز خاص يستطيع ان يتلافى قيام المشاكل المتنوعة في وجه حكومته وعلى الاخص من جانب جالية قوية ناشطة متوثبة كثيرة العدد متغلغلة في كل انحاء البلاد . مثل الجالية الايطالية التي لها مطامع لا تحد ولا تدرك لها نهاية . ومهما وقع ارضاؤها في شيء الا وتكشفت مطامعها عن شيء آخر

ومادامت هذه التحصينات الجارية لم تنته بعد ، فان قيام مشاكل سياسية في هذه البلاد مع هذه الجالية ومع حكومتها التي تقف وراءها دائما ولربما تسبقها خطوات واسعة ، فان المصلحة الواضحة تدعو الى وجوب ان يكون القائم بتمثيل فرنسا في تونس رجلا يجمع بين الحزم والمرونة السياسية .

وهذا هو السبب على ما يظهر في تعيين رجل من رجال السلك الديبلوماتي في منصب السفارة العامة بها . وزيادة في الاهتمام بهذا المركز فقد رفعت رتبة المقيم العام من درجة وزير مفوض الى درجة سفير وعدل عن العادة المتبعة منذ اول عهد انتصاب الحماية في اختيار المقيم العام من سلك ولاة المقاطعات

(البقية على الصفحة الرابعة)

الاقلية والاغلبية تتنازعان

حول التقرب من ذوي النفوذ (تابع ما بالصحيفة الاولى)

الاقلية وضد كل ماترغب فيه ولو كان الحق في جانبها والباطل في جانب غيرها . ولا سبب لذلك الا انهم رأوا الحكومة وقتئذ تعطف اشد العطف على الاغلبية وعلى زعيمها السيد محمد شنيق وتطلق يده الى ابعد حد . ويؤازر الحكومة في هذا العطف والتأييد اغلبية القسم الفرنسي من المجلس الكبير وعلى رأسهم م. انطوان قودياني صديق السيد محمد شنيق الحميم الذي اتى بالمعجزات في كف عادية الاذى عن صديقه المذكور وازالة سوء التفاهم بينه وبين المقيم الراحل م. منصرون ومدير ماليته م. ديواتان وتوثيق العلائق بين الطرفين من جديد .

فلما ضاق السيد محمد شنيق واغلبيته ذرعا بشدة مراس السيد محمد بن رمضان ولم يستطع ان يزيد خطوة اخرى في تفتيت الاقلية المتماسكة حوله اكثر مما فعل ورأى ان مقاوته في اثناء الانتخابات لا تمكن بل كانت تأتي بنتيجة معكوسة حيث انها تسفر دائما في الوسط والجنوب عن نجاحه ونجاح مؤيديه بحيث كان اغلب ممثلي هاتين المنطقتين لا يلبثون ان يقفوا بصفه في المجلس الكبير ولو كانوا لا تجمعهم معه جريدة انتخابية واحدة رأى زعيم الاغلبية ان احسن طريقة يجب سلوكها بعد التجارب العديدة هي ان يسعى لحصر الخطر في اضيق دائرة ممكنة ما دام معظم من يفوز بالنجاح في انتخابات الوسط والجنوب يأتي الى المجلس ليقف مساندا للسيد محمد بن رمضان وعلى هذه القاعدة نسج تدبيراته حتى صدر تنقيح نظام المجلس الكبير الذي نال فيه الشمال عددا مضاعفا من الاعضاء بالنسبة لكل من الوسط والجنوب ومعظم العدد منتخب من الحجرتين التجارية والفلاحية الشماليتين بحيث اسفر التنقيح عن زيادة الامعان في المهزلة النيابية التي يكفي لتصويرها ان نقول ان اثنان وثلاثون شخصا هم اعضاء تلك الحجرتين ينتخبون اثني عشر نائبا من بينهم للعضوية في المجلس الكبير بينما الآلاف المؤلفة من اهل الجنوب والوسط لا يجدون انصافا في منحهم التمثيل بالمجلس الكبير على قدم المساواة مع اهل الشمال . وكل ذلك يهون عند السيد محمد شنيق ما دام يحقق بقاء السلطة المطلقة له في المجلس الكبير يرهق الاقلية لما يشاء الا ان تفيء الى حظيرة الطاعة وتقدم له شواهد الاخلاص والخضوع

وكان السيد محمد شنيق بعد ان تم له هذا النجاح يسعى بكل ما لديه من قوة وجهد ووسائل دعاية لاستبقاء الحالة على ما هي عليه . كما كان السيد محمد بن رمضان يسعى بمثل ذلك من جانبه للقضاء على هذه المظلمة ولا تمر به فرصة مناسبة الا انتهزها . فلما اشتم من ظروف الاحوال الحاضرة ان هناك تنقيحا جديدا سيدخل على نظام المجلس الكبير للزيادة في اعضائه التونسيين حتى تتم المساواة في عدد اعضاء قسميه وفق الخطة التي سارت عليها الحكومة بالنسبة لنظام الحجرات المختلطة بالوسط والجنوب الذي ادخل عليه نفس هذا التنقيح تمهيدا للتنقيح المنتظر في نظام المجلس الكبير

فلما سافر منذ بضعة اسابيع وقابل بعض ذوي النفوذ في وزارة الخارجية الفرنسية انتهز فرصة هذه المقابلة وشرح لسامعيه هذه المظلمة التي ثبت على تكرار التذمر منها كما شرح لهم الاعيب الاغلبية وعملها لاستبقاء تأثيرها على الحكومة باستبقاء الحالة وتعزيزها مقابل تأييدها المصطنع عند تحرج الاحوال السياسية بينما هي في الواقع تلعب على حبلين في وقت واحد وتخلق بيدها اسباب تحرج تلك الاحوال بواسطة من عملت على تكوينهم وايدتهم هي وصحافتها اكمل التأييد لاستعمالهم عند الحاجة وليمكن لها في كل وقت ان تقوم بدور الوسيط او ان تظهر للحكومة ان لها فضلا عليها وان تأييدها لها له قيمته وأثره في مجرى الامور

وبما ان الاحوال السياسية في البلاد تحرجت كثيرا منذ ما يقرب من عام ووصلت في شهر افريل الى درجة خطيرة جدا فان رجال الاغلبية وهم شاعرون بان عليهم مسئولية ثقيلة لانهم هم المكونون وهم المؤيدون وهم المشيرون الناصحون وهم ممهدو السبيل امام التكوين الذي كان آلة من الآلات التي كونت الجو الثقيل المتحرج . فقد هالهم ان يقوم عدو لهم مثل السيد محمد بن رمضان ويشرح الحقائق الناصعة امام ولاة امور باريس بصراحته المعهودة وبعناده الذي اعجز كل حيلة

كما هالهم من جهة اخرى ان يشرح مظلمة الجنوب والوسط وان يبين ان الاغلبية تستند في قوتها وكثرة عدد افرادها على بقاء هذه المظلمة ووجود هذا الغبن

فهاجوا وماجوا عندئذ لان الضربة التي وجهها لهم خصمهم اللدود كانت ضربة في الصميم فسلطوا عليه صحافتهم تنهشه وتبين للامة انه اجرم في حقها جرما فظيعا مع انه فيما عدا ما يتعلق بالاغلبية وبمظلمة الجنوب والوسط لم يقل الا ما كانوا هم يرددونه صباحا مساء احيانا بمثل صراحة السيد ابن رمضان واحيانا بلغة اخرى . وما تصريحات السيد محمد شنيق لمراسل جريدة « الديش كولونيال » اثنا زيارة رئيس الجمهورية السابق لتونس بالتي تنساها الامة او يفعل مفعوله فيها مرور زمن وجيز لا يتجاوز بضع سنوات . وكذلك تصريحاته في المؤتمر الاقتصادي الامبراطوري وفي كثير من المناسبات الاخرى

ولقد حسبوا انهم يغرقون السبب الحقيقي لهذه الحملة ضد السيد محمد بن رمضان في التشنيع عليه وتهويل خطورة موقفه من المقيم العام ووقوفه بجانب الرجعيين وتأييده بذلك مساعي م. قودياني واضرابه مع انهم وعلى الاخص زعيمهم السيد محمد شنيق كانوا لا يتحرجون من وقوفهم بجانب زعيم الرجعيين الفرنسيين والتجاهر بموافقته وصداقته بل ان السيد محمد شنيق لا يزال الى اليوم يعتز بصداقة م. قودياني صديقه الحميم بالرغم من وقوفه اخيرا ضد المقيم العام . على الاقل خشية من سوانح « الديش تونزيان »

وعلى غرار هذه الحملة ضد السيد محمد بن رمضان ولنفس الاسباب قامت الحملة الاخيرة في « النهضة » ضده لاجل جملة جاءت في خطاب القاه امام المقيم العام حينما زار اخيرا مدينة المهدية في اثناء الجولة التي قام بها في الساحل قبل سفره لفرنسا

والغريب ان السيد محمد بن رمضان صرح في هذا الخطاب تصريحات قاطعة تدل صراحة على اخلاصه للمقيم العام وتأييده له جريا على قاعدة جميع رجال المجلس الكبير . ومع هذا فان « النهضة » عدت موقفه هذا من اسباب الانكار عليه ووصمته لاجله بالتقلب وعدم الثبات على المبدأ . ولا شك ان ذلك دليل على رغبة القوم في استحكام حلقات الجفاء بين الاقلية وزعيمها وبين ولاة الامور حتى يبقى الميدان خاليا من المزاحمين ترتع فيه الاغلبية وحدها ويفوز فيه زعيمها السيد محمد شنيق وهذا برهان على ما قلناه اولا من ان خلاف الفريقين وانقسامهم الى اقلية واغلبية ليس مرجعه مصلحة الامة او اختلاف النظريات في احسن الطرق لخدمتها والدفاع عنها وانما سببه الوحيد هو التزاحم على اعتاب الحكومة والتقرب من ذوي النفوذ لجر المنافع وتحقيق المصالح الخاصة قبل كل شيء

ولو كانت حملة « النهضة » اليوم بعيدة عن الغرض لاقتصرت على انتقاد ما جاء في خطاب السيد محمد بن رمضان والرد على تلك الجملة التي اخذتها عليه . لكن الغرض اعماها عن التوفيق فلم تلبث قليلا حتى ارتمت على موضوع الاقلية والاغلبية ومظلمة الوسط والجنوب مع انه موضوع لم يطرقه السيد محمد بن رمضان في خطابه الآنف الذكر . حتى شعر الناس الذين يقرأون ما وراء الاسطر ان رفع المظلمة المذكورة اصبح من الامور المقررة المفروغ منها وان السيد محمد بن رمضان انما اعلن للمقيم العام ما اعلن من شواهد الاخلاص والتأييد الاعلى بسبيل الشكر له على انهاء تلك المظلمة الصارخة ولما شعرت الاغلبية بهذه الحقيقة قامت جريدتها المخلصة تحاول رد هذا « البلاء » الذي سوف ينزل بها فيقضي عليها قضاء امبرما

والغرض كما يقولون مرض ولربما كان احيانا مرضا وبيلا يودي بصاحبه وقبل ان يودي به يفضحه ويفسد عليه عمله . وهذا ما سيكون نصيب « النهضة » في الحملة الاخيرة التي تلقاها الناس ببرود تام . والسبب في ذلك هو خروج « النهضة » عن دائرة العرف والآداب وعن نطاق الامور العامة الى الهمز واللمز والامور الشخصية البحتة والمسائل العائلية مما لا محل لذكره في المناقشات العامة على صفحات الصحف . اذ ما هو تاثير تصرف اخوة السيد محمد بن رمضان في ثروتهم على مسالة الاقلية والاغلبية وما هو دخلها في تصريحاته بالمهدية حتى تأتي بها « النهضة » اثناء محاولتها تفنيد اقواله وآرائه . ثم لماذا يسأل السيد محمد بن رمضان عن تصرفات غيره ولو كانوا اخوته . اذ انا لو اقررنا هذه القاعدة لامكن لكل احد ان يسأل السيد الطاهر بن عمار مثلا عن تصرفات اخوته ويحمله وزر اعمالهم وعلى الاقل يعيره بها

الحق ان « النهضة » قد سقطت على ام رأسها وصنعت مع من تخدم ركابهم مثلما صنعه الدب مع صاحبه في تلك الحكاية المشهورة . كل ذلك الذكر صنيع من يهمها انتهاز الفرص المناسبة وحتى غير المناسبة لشكره والتنويه بشأنه حيث قابلت صنيع اخوة السيد محمد بن رمضان بصنيع ذلك الذي قالت عنه انه كون ثروة ضخمة من عدم بمجهوداته الخاصة وحدها والحت في تاكيد المعنى الاخير حتى لا يتسرب للاذهان انه اعتمد في تكوين هذه الثروة الضخمة على الاموال العامة او على ذخائر بنك كامل او على قانون النزول والانزال واراضي الاوقاف كأن الرأي العام مثل « النهضة » يتدخل في المسائل الشخصية والاحوال العائلية ويهتم بالبحث هل ادى فلان ما عليه مثلا من حقوق لمستحقي الاوقاف التي يستغل اراضيها ام سكت عن ذلك اعتمادا على وجاهته وواسع نفوذه واستغلالا للمركز السياسي الذي يشغله

ثم ان « النهضة » تزعم ان السيد محمد بن رمضان هو مبتكر فكرة الاقلية والاغلبية ومكون الخلاف في المجلس الكبير فكأنها نسيت ان هذا الخلاف وتلك الفكرة انما نشأ بسبب التزاحم على الانتخابات بين السيد محمد شنيق وانصاره من جهة والاستاذ حسن قلاتي واصدقائه الذين كانوا يسمون انفسهم « الحزب الاصلاحي » من جهة اخرى . وهو تزاحم اشتد بسببه التطاحن بين الفريقين وارتفعت حرارته الى درجة متناهية بصورة اشد مما هو واقع اليوم بين السيدين محمد بن رمضان ومحمد شنيق . وبعد انتهاء تلك الانتخابات التي دارت فيها هذه المعركة العنيفة واستعملت فيها النبال المسمومة وكشف فيها كل فريق عن قاذورات الاخر وجدت في دورة المجلس الكبير التي تلت تلك الانتخابات اغلبية حول السيد محمد شنيق تناصبها العداء الشديد وتقف في وجهها اقلية مؤلفة من بعض رجال الاقلية الحالية ومن الكثيرين من رجال الاغلبية اليوم نذكر منهم السادة الطاهر بن عمار وعبد الرحمن اللزام والبشير البكري وغيرهم

هذا هو التاريخ الصحيح قلبته « النهضة » وصاغته وفق هواها حتى تتمكن من تجريم السيد محمد بن رمضان . ونسيت انها كانت صاحبة اكبر نصيب في المطاعن التي كانت توجه وقتئذ للسيد محمد شنيق واغلبيته . ولعل عذرها هو ان محررها اليوم « الشيخ الفرشيشي » كان حينذاك يشنع عليها اقبح تشنيع على منبر زميلتها « الزهرة » فكأنه استحى وهو يتقاضى الاجر منها اليوم ان يذكرها بما كان منه نحوها قبل اليوم

ولكنه مع ذلك كان يجب عليه ان لا ينسى المثل الذي يقول « اذا كان بيتك من زجاج فلا ترمي الناس بالحجارة » لانه اذا ما ذكر مسألة الاقلية والاغلبية وعير السيد محمد بن رمضان بعدم الثبات وعدم الاستقرار على حال فان غيره يذكره بالتاريخ الصحيح وبان السيد محمد بن رمضان ثبت هو وانصاره ثباتا غريبا في صف الاقلية اما عدم الثبات وعدم الاستقرار فليسأل عنهما نفسه و « النهضة » والكثيرين من رجال اغلبية اليوم امثال من ذكرنا اسماءهم سابقا وامثال السادة الصادق التلاتلي والدكتور القرطبي والبيسر بسيس .

ونرجوه ان يسأل نفسه ايضا وان يسأل كذلك جريدة « النهضة » والسيد محمد شنيق عن سعيهم الحثيث وجهودهم العظيمة في تشتيت وحدة الامة خارج المجلس الكبير ايضا سواء عند تكوين الشقاق في الميدان السياسي والحزبي او في سائر مراحله حتى الاخيرة منها . بل ان « النهضة » لا تزال الى اليوم تسير في هذا السبيل وتذكي الضغائن والاحقاد في القلوب بما تنشره من اكاذيب

وما لنا نذهب بعيدا فها هي « النهضة » ومن ورائها « الشيخ الفرشيشي » والسيد محمد شنيق واغلبيته يشنعون في نفس هذه الحملة ضد السيد محمد بن رمضان لاجل فكرة تقسيم البلاد الى شمال محظوظ ووسط وجنوب مهضومي الحقوق ويقولون ان البلاد واحدة لاتتجزأ وان اعضاء الاغلبية يدافعون عن مصالح الوسط والجنوب كما يدافعون عن مصالح الشمال . الى غير ذلك من الدعاوي التي ينسبونها لانفسهم بينما ربما نجد الادلة على عكسها كما وقع في الدورة الاخيرة للمجلس الكبير حينما قام رجال الاقلية يطلبون التخفيف في الضريبة المراد فرضها على الشعير لانه زراعة وقوت اهل الوسط والجنوب ويلفتون النظر لوجوب توزيع اثقال الميزان بالعدل على كافة جهات البلاد . فعارضه في ذلك السيد محمد شنيق واغلبيته وانتهى الامر بفرض تلك الضريبة الباهظة على الشعير

نقول هاهي « النهضة » التي تحاول ان تظهر كذبا بمظهر المحافظة على وحدة البلاد والامة لا تلبث في آخر الحملة ان تكذب نفسها بنفسها وتكشف القناع عن وجهها الحقيقي وعن غايتها من هذه الحملة فتعمد الى التحيز الظاهر لمنطقة الشمال ضد منطقة الوسط والجنوب وتتناول الموضوع بتحيز كبير للمنطقة الاولى وعداء ظاهر صريح ضد المنطقتين الاخيرتين

والسبب في ذلك هو نفس السبب الباعث على الحملة وهو حفظ التفوق العددي للاغلبية في المجلس الكبير والخوف من ان تدخل الى هذا المجلس عناصر اخرى تعزز جانب السيد محمد بن رمضان وتقضي على نفوذ السيد محمد شنيق

انا لا يهمنا من الامر ان يبقى السيد محمد شنيق على نفوذه او يتمكن السيد محمد بن رمضان من القضاء عليه لان الجميع في نظرنا سواء بل ربما تكون الصراحة اجدى نفعا للامة من الخداع اذ تنبهها الصراحة الى الحذر والاحتياط وتبصرها بحقيقة ما تنادي به من فساد نظام المجلس الكبير من اساسه . اما الخداع فانه يمكن من استثمار الغفلة في الناس ويبعد اليوم الذي يقع فيه انصاف الامة وايفاؤها حقها وتمكينها من الانتخاب الصحيح وما غرضنا من هذه الكلمة الا كشف الحقائق للغافلين والعمل على ابطال حبل المخادعين وتقريب اليوم السعيد . ولا يحيق المكر السيء الا باهله . وما الله بغافل عما يعمل الظالمون

بمناسبة التوتر العالمي

هل لتونس ما يقيها عند وقوع الخطر (تابع ما بالصفحة الاولى)

التي انسحبت الواحدة اثر الاخرى من جمعية الامم غير آسفة واصبحت لا يهمها مما يجري في العالم الا ما يمس مصالحها المباشرة .

وكيفما كانت تقسيمات الدول ومبلغ قوة الراغبة منها عن صدق واخلاص في المحافظة على السلم فان العالم اليوم يقف كما يقولون على شافة اتون متقد حقيقة لا مجرد كلمة ترسل في الفضاء ويوشك بين ساعة واخرى ان يتردى فيه فتنغمس الامم في التقتيل والتدمير والتخريب وتغرق بلاد كثيرة في الدماء الى الاذقان .

وفي الوقت الذي يشتد فيه القلق العام بسبب توتر الحالة العالمية وتوقع انتشاب الحرب بين لحظة واخرى نرى لزاما علينا بصفتنا تونسيين نخشى ان يتحقق ما يتردد على الالسن من ان بلادنا ستكون ميدانا من اهم ميادين الحرب المقبلة وانها معرضة لتلقي الغارات الجوية بعد ساعتين فقط من انتشاب الحرب ـ نقول نرى لزاما علينا ان نكاشف ولاة الامور بما يساورنا من القلق وحتى الخوف بسبب فقد اسباب ومعدات الوقاية المدنية ضد الحرب الجوية .

واذا كان ما يرد نقلا عن المصادر الفنية ذات الخبرة والاطلاع صحيحا من ان بلادنا ستكون كما اشرنا اليه ميدانا يلفت الانظار من ميادين الحرب المقبلة التي عمادها سلاح الجو ، فان نظرنا وان كان قاصرا في هذا الميدان بعيدا عن تفهم الامور الحربية وعن ادراك حقيقة الواقع وعن الاطلاع على مدى التحصينات المقامة في انحاء البلاد لكنه على كل حال يسمح لنا بان نظن ان السكان المدنيين وقطان المدن المفتوحة ليس لهم الى حد الآن ما وقع اتخاذه في عامة البلدان والمدن الاوروبية من وسائل الوقاية ضد الغارات الجوية المتوالية وقنابلها الفتاكة وغازاتها السامة وليس لهم على الاقل اي تمرين على استعمال هذه الوسائل ان كانت موجودة وان كانت الحكومة اعدت للامر عدته ونحن التونسيون لا نعلم من الامر شيئا . والمظنون غير ذلك لان الامر العلي الصادر في تنظيم طريقة بيع الاقنعة الواقية من الغازات لم يصدر الا في ١٤ جويلية الفارط ولم يشر في منده الى اوامر عليا سابقة عنه بل قصارى ما اشار اليه هو اوامر صادرة من رئيس الجمهورية الفرنسية فقط وذلك يدل على غفلة الحكومة التونسية عن الخطر الذي تعمل الحكومة الجمهورية الفرنسية جاهدة في توقيه وابعاده عن بلادها

وان هذا الخوف على مصيرنا الذي ساور كل الافكار اليوم وخالج النفوس المختلفة ليدفعنا الى التساؤل والالحاح فيه عما اذا كانت الحكومة الحامية قد اعدت ما يلزم من عدة لحماية السكان المدنيين من اهوال الحرب ومصائبها التي لا تبقي ولا تذر . وعدم رؤيتنا في ماضيات الايام اي عناية بتدريب الجمهور على اساليب التوقي من الخطر كما هو الشأن في سائر بلاد العالم يجعلنا نتلهف على تطلب ما تطمئن اليه النفس من ناحية الحكومة ومدى استعداداتها وما اعدته من وسائل في هذا الشأن كفيلة بتحقيق السلامة وتهوين امر الخطر

اما المجالس البلدية ـ التي قام امثالها في جميع بلاد العالم باعظم نصيب في هذا الميدان ـ فانه لا ينبغي الاعتماد عليها ببلادنا في امكان توفقها للاقتداء بما فعله غيرها في هذا الشأن لانها مشغولة بالامور التافهة التي لا تغني عن الشعب فتيلا وان درت السمن والعسل على المقاولين وشركاء المقاولين

وانا لنسأل الله جل جلاله ان يكتب الفوز للمساعي السلمية وان يجعلها تتغلب على دعاة الحرب فان بلادنا الضعيفة لا طاقة لها بتحمل نكبات الحرب ولا ترغب ان تكون لعبة تتقاذفها ارجل اللاعبين ولا ان تذهب حياة ابنائها طعمة لنيران المدافع ومهلكات المخترعات الاخرى اذ ليست لها في الامر ناقة ولا جمل ولا تريد ان تجرب استعمار الدكتاتوريات بعد ان جربت استعمار الديموقراطيات وليست لها غاية الا العيش في اكناف الهدو والاطمئنان متمتعة بما تتمتع به غيرها من الحقوق والحريات وتسعى ان تصل لذلك بالمفاهمة والاقناع والوسائل المشروعة . وتلك هي وسائلها التي لا ترضى عنها بديلا ولن تتركها وتلجأ الى العنف بأي حال من الاحوال والله اللطيف والحافظ لها من كل مكروه

مدير الجريدة وصاحب الامتياز :
محمد المنصف المنستيري
مطبعة « الارادة » ـ تونس

مسؤولية المجلس الكبير

عن الارتفاع المتوالي في الميزانية العامة

لم نكن بالهازلين حينما كنا نقول ان المجلس الكبير بشكله الحاضر كان اكبر بلاء على الامة التونسية لان رجاله انما يقدمون المصالح الخاصة على المصلحة العامة ويريدون ان تكون علائقهم مع الحكومة علائق صفاء وولاء. يجيبونها لكل ما تريد ويحرصون على عدم اغضابها ولو ضحوا في هذا السبيل بالواجب المفروض عليهم من ناحية الدفاع عن مصلحة الامة كتونسيين اولا وكنواب عنها على ما يدعون ثانيا. ولو ارهقوا ايضا دافع الضرائب المسكين بما لا طاقة له على تحمله

ولقد تبين لنا على ضوء الحوادث المتعاقبة كلما تقدم المجلس الكبير خطة جديدة في حياته ان المجلس الشوري القديم الذي كان يتركب من اعضاء تعينهم الحكومة فكان الناس ينعتونهم لذلك بانهم نوابها لا نواب التونسيين انما كان في الواقع احسن بكثير من المجلس الكبير المنتخب على الطريقة المعروفة واشد رأفة منه بدافع الضرائب المسكين. فانه بالرغم من ان ميزانية عام ١٩١٣ كانت ٦٠ مليونا قد ودع الحياة في سنة ١٩٢٢ ولم يتجاوز بميزانية تلك السنة مائتي مليون ولم يفعل ذلك الا خضوعا لارتفاع الاسعار وهبوط قيمة النقد

اما المجلس الكبير فقد حل محله واستلم ميزانية البلاد في هذه الحدود ولكنه اخذ يتدرج بها الى ان وصل بها الى اكثر من سبعمائة وتسعة وخمسين مليونا وهو المقدار الذي وصلت اليه ميزانية السنة التي توشك ان تنصرم وها هو يجتمع اليوم لينظر في مشروع ميزانية السنة المقبلة التي قدرت بنحو ثمانمائة وتسعين مليونا بحيث ان الزيادة في وثبة واحدة تبلغ ١٣١ مليونا. او اكثر من سدس الميزانية السابقة

ولسنا نريد ان يفهم القراء من هذا ان كامل «الفضل» في تحميل دافع الضرائب هذه الاثقال الباهظة التي تجاوزت حد طاقته بكثير خصوصا في السنين الاخيرة العجاف، انما يرجع الى اعضاء المجلس الكبير وحدهم ابتداءا وانتهاءا والحكومة محرومة من نصيبها في هذا الباب.

ولكنا نريد بهذا ان ننفي دعوى هؤلاء الاعضاء للتنصل من المسئولية ان الحكومة هي المبتكرة للزيادات المتعاقبة في الميزانية اولا وان تلك الزيادات تبررها في الغالب مبررات قاهرة مثل ارتفاع الاسعار وهبوط قيمة النقد والتوسع اللازم في اعمال الرقي والجهاز الاقتصادي.

وكأني بهم يعتقدون ان الاعتذارات التي من هذا النوع تخدع البسطاء وتبررهم من كل مسئولية وتحملها على الحكومة وعلى الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد ويجتازها العالم كله بسبب الازمة الاقتصادية العامة. ولكن فاتهم ان الحكومة تبرر عملها هي ايضا باطلاعهم على الميزانية وبحثهم لها ثم موافقتهم الدائمة عليها. كما فاتهم ايضا ان اطلاعهم على الحقائق وعلى التفاصيل الدقيقة للحالة المالية ولخفايا الميزانية الذي لا يوازي اطلاع غيرهم يجعلهم يدركون اولا ان الزيادات المتعاقبة الواقعة في الميزانية ترتفع بها ارتفاعا فاحشا عن درجة الارتفاع العام في الاسعار والهبوط الواقع في قيمة النقود كما ترتفع بها ارتفاعا افحش واشد، على مستوى مقدرة دافعي الضرائب الاغنياء، ومسوري الحال فضلا عن الفقراء، والضعفاء، والمأزومين وهم الاغلبية الساحقة في البلاد وكلهم من التونسيين.

وكما فاتهم ايضا من ناحية اخرى ان اعمال الجهاز الاقتصادي وعامة منشئات الرقي والعمران قد توقفت منذ سنوات توقفا يكاد يكون تاما بحيث ان معظم اموال الميزانية اصبحت تصرف في سبيل مرتبات الموظفين ومصاريف التصرف الاداري وفي سبيل خدمة الدين العمومي وتلافي العجز الفادح المزمن الواقع في ميزانية السكك الحديدية. وما بقي بعد ذلك فهو مبالغ تافهة تصرف في الامور العمرانية والاجتماعية التي لا بد منها كمصاريف الصحة العامة والتعليم

ولكن ساداتنا وحضرات «نوابنا» اعضاء المجلس الكبير لم يروا في هذا ما يحول بينهم وبين منح موافقتهم السنوية على كل ما تطلبه الحكومة او بالحري قوة كتلة الموظفين التي تحرك دواليب النفوذ في البلاد والتي تلتهم وحدها اكثر من نصف الميزانية بعنوان اجور ومرتبات ومنح وغرامات. بحيث انه بفضل هذه الموافقة الدائمة كانت الميزانية لا تسير سيرا طبيعيا في الارتفاع بل تثب وثوبا مدهشا حتى كادت في بحر خمسة عشر سنة ان تطرق ابواب المليار من الفرنكات والافواه الفاغرة تقول هل من مزيد.

فمن مائتي مليون عند ما خلف المجلس الكبير سلفه المجلس الشوري الذي ربما يوجد الان من بعده مأسوفا عليه - ارتفعت الميزانية في سنة ١٩٢٣ الى ٢٢٨ مليونا. ثم ارتفعت في سنة ١٩٢٦ الى ٢٩١ مليونا وفي سنة ١٩٢٧ الى ٣٧٠ مليونا وفي سنة ١٩٢٨ الى ٤٦٤ مليونا وفي سنة ١٩٢٩ الى ٥٥٠ مليونا وفي سنة ١٩٣١ الى ٥٩٦ مليونا وفي سنة ١٩٣٢ الى ٦٧٠ مليونا وفي سنة ١٩٣٨ الى ٧٠٤ ملايين. وها هي توشك اليوم ان ترتفع الى ٨٠٨ ملايين بالنسبة لميزانية سنة ١٩٣٩ وهذا كله بالنسبة للميزانية الاعتيادية

اما اذا اضفنا الى ذلك الميزانية الاخرى الدائمة التي يسمونها ميزانية غير اعتيادية فان الارتفاع يتجاوز هذه المبالغ بعشرات الملايين. ويكفي لتصور مقداره ان نقول ان مبلغ هذه الميزانية الغير الاعتيادية في سنة ١٩٣٨ وصل الى ٥٥ مليونا وقدر له في مشروع السنة المقبلة ٨١ مليونا.

واذا اضفنا الى ذلك ايضا مبلغ الزائد في المقابيض الحقيقية على المقدرات الذي يكفي لتصوره ان نقول ان الحكومة اعتمدت عليه في تسديد جزء من الزيادة الواقعة في مقدرات العام المقبل ويبلغ هذا الجزء الذي سددته منه ٣٥٢٦٩٤٢٨٦٠ فرنكا. كما انها اعتمدت عليه في العام الماضي ولكن في جزء قليل. وقد كان قبل سنوات اكثر من ذلك باضعاف حتى لقد تسبب عنه وجود شاط في الميزان اثناء سنوات الازدهار الفلاحي قبل سنة ١٩٢٩ تجاوز المائة مليون في بعض الاعوام

ثم اذا اضفنا الى ذلك ايضا موازين الجهات والبلديات ومبالغ المغارم التي يتكبدها المتاخرون عن الدفع من دافعي الضرائب بسبب العجز والازمة العامة وذلك بعنوان مصاريف استخلاص وعقال وغير ذلك. ولا ننس حساب المغارم الطائلة التي تصيب هؤلاء المساكين دون ان تدخل الى خزينة الدولة - نقول اذا اضفنا هذا كله الى الميزانية الاعتيادية وغير الاعتيادية يتبين لنا ان دافعي الضرائب سوف يتحملون ما يقارب المليار وربع بينما دخل الثروة العامة لا نظن انه يبلغ ضعف هذا المبلغ باي حال. ومعنى ذلك ان الحكومة اصبحت تأخذ من دافع الضرائب نصف دخله وتريد المزيد كل عام

وكل هذا واقع بفضل موافقة اعضاء المجلس الكبير الذين يعدون انفسهم نوابا عن الامة وتعدهم الحكومة كذلك لتخرج من المسئولية وتحملها على «النيابة الشعبية» حتى يكره الناس كل نوع من التمثيل النيابي ويفضلوا استبداد الحكومة بالامر او توليها هي نفسها تعيين من تختارهم للنظر في الميزانية كما كانت تفعل على عهد المجلس الشوري البائد

ولقد كان اعضاء المجلس الكبير يقولون في الاعتذار عن سلوكهم هذا انهم لا يستطيعون سواه ولا يقدرون على الوقوف موقفا سلبيا والامتناع من منح الموافقة للحكومة على الميزانية التي تقدمها وذلك خشية من الاقلية التي تعارض الاغلبية من ناحية وتبدي للحكومة الاستعداد لمنحها ما تطلب. فاذا ما ابت الاغلبية النظر في الميزانية الفادحة او اضربت عن الحضور في الجلسات اعرابا عن عدم موافقتها على السياسة المالية التي تتمسك بها الحكومة وتصر على متابعتها في كل عام. فان الاقلية تتقدم للحلول محلها ويستشهدون على ذلك بما وقع في الدورة الاستثنائية لسنة ١٩٣٣ التي عقدت للنظر في معالجة الازمة الاقتصادية على ضوء النتائج التي تضمنها تقرير لجنة تاردي علاجا رأى مدير المالية في ذلك الوقت ان يختار له المشروع المعروف بمشروع بنك فيليبار. فقد اضربت الاغلبية وقتئذ عن حضور الجلسات احتجاجا فيما تزعم على تقرير لجنة تاردي وعلى مشروع فيليبار وعندئذ حلت محلها الاقلية واتمت الحكومة وقتئذ اعمال الدورة الاستثنائية حسبما يشتهي مدير المالية وفقا لقانون المجلس الاساسي واستغنت عن الاغلبية. والواقع ان الاضراب عن الحضور في تلك الجلسات لم يكن المراد منه الاحتجاج الذي زعموه ولكن دبرته اغلبية السيد محمد شنيق انتقاما من مدير المالية وقتئذ الذي كان له موقف عدائي صارم ضد السيد محمد شنيق بصفته مديرا لبنك التعاضد وقتئذ واستطاع ان يحمل المقيم العام م. منصرون على احالة قضية البنك المذكور على القضاء.

فلما تدخل م. انطوان قودياني في الخلاف وصالح السيد محمد شنيق مع م. ديبوازان مدير المالية وحفظت قضية بنك التعاضد عادت اغلبية المجلس الكبير فوافقت على مشروع فيليبار في اول فرصة مناسبة موافقة قال الشيخ الفرشيشي عنها في افتتاحية له وقتئذ بجريدة الزهرة انها تمت بناء على ذلك التدخل الذي قام به م. قودياني والذي «لم يبق بسببه موجب للخلاف» مع ان مشروع بنك فيليبار كان لا يزال على حالة لم يتغير منه شيء ولا يزال مصيبة فادحة على البلاد ولو تم المرض على الفلاحة والملاكين والتونسيين استعبادا يدوم الى الابد ولولا ان جاء م. بيروتون والغاه فانقذ البلاد من شره لكانت حالة التونسيين اليوم حالة يأس وقنوط لا فكاك منهما الى الابد: نصف ربع الثروة العامة التونسية لخزينة الدولة ونصفه الآخر لبنك فيليبار وحياة اعضاء المجلس الكبير تبقى مزدهرة مترفة على انقاض الخراب العام في البلاد وبفضله لا يلحقهم اتهام او نقص في الجاه والنفوذ

وكيفما كان امر هذا الاضراب عن حضور الجلسات والنهاية التي انتهى اليها فان خشيتهم من الاقلية ان توافق حال مخالفتهم وغيابهم انما هي خشية مصطنعة لا حقيقية لانهم كانوا يستطيعون الاستمرار على الحضور في الجلسات ويقررون مع ذلك عدم موافقتهم على الميزانية حسب الصورة التي نظم القانون الاساسي للمجلس الكبير قواعدها اي باعلان ان المجلس الكبير قد قرر تاخير الموافقة على الميزانية. وهم يملكون بقوة اغلبيتهم العددية عند التصويت اصدار مثل هذا القرار بدون ان يخشوا حلول الاقلية محلهم.

ولو فعلوا ذلك مرة واحدة لما وصل الكرب بدافعي الضرائب الى هذا الحد ولتوقفت الحكومة عن متابعة السير في طريق الزيادة المتوالية في الميزانية لاجل الاغداق على الموظفين واغراقهم في بحر متلاطم الامواج من الرفاهية التي ابطرتهم الى ابعد حد حتى صاروا لا يطيقون سماع انين التذمر والعجز الصادر من اعماق القلوب المكلومة قلوب دافعي الضرائب التونسيين. وحتى خلقت مطامعهم البعيدة المدى التي تذود عنها قواتهم الهائلة الظاهرة والخفية هنا وفي فرنسا مشكلة من اعقد المشاكل التي لا تكاد تعد مشكلة الاحلام الامبراطورية الالمانية شيئا يذكر ازاءها اذ في هذه المشكلة الاخيرة قد استطاع الساسة التغلب عليها وكبح جماحها الوثاب نحو الحرب بعد يوم وليلة قضوهما في مونيخ اما هذه المشكلة فمنذ فجر العهد السلمي الذي تلا الحرب العامة لم يستطع احد سواء هنا او في فرنسا ان يحل عقدتها بصورة نهائية موافقة للعدل والمعقول وللرأفة بضعفاء بني الانسان وحمايتهم من ان تغتالهم الاطماع والانانية الضارية.

وانهم لو سلكوا هذا الطريق لما احتاجوا الى هذه الوسائل التي يلجأون اليها في هذه الاعوام الاخيرة التي تنحصر في التضرع والتذلل مرة والانتقاد وكثرة الكلام الفارغ مرة اخرى ثم ينتهي ذلك آخر الامر بالموافقة على الميزانية والنزول عند رغبات الحكومة ومن وراءها من القوات على طول الخط

ولو فعلوا ذلك ايضا لما احتاجوا للسفر السنوي الى باريس الذي لا تثنيهم عنه الخيبات المتوالية والذي لا يدفعهم اليه في الواقع الا التقرب من ذوي النفوذ في باريس وما يسبغه عليهم هذا التقرب من الاحترام في نظر رجال السلطة هنا فلا يزدرونهم ولا يغفلون اجابة المطالب التي ترضيهم والتي تسعد حياتهم الخاصة وتكسبهم الجاه والنفوذ

ولكنهم في الواقع يخشون مغبة المعارضة للحكومة على قوتهم المزيفة ويخشون ان يفقدوا هذه النعم التي يأتيهم بها التقرب من رجال السلطة. ولا يخشون الاقلية القديمة الا لانها تظهر استعدادها في كل مناسبة لبذل شواهد الاخلاص لرجال السلطة بصورة اشد حرارة وقوة منهم، وللقيام بكل الخدمات التي تطلب منها بقطع النظر عن كل اعتبار

ولو كانوا صادقين فيما يقولون ويدعون فهاهي الاقدار قد اتاحت لهم في دورة مجلسهم هذا العام فرصة مناسبة ليبرهنوا على صدقهم واخلاصهم في خدمة البلاد ومحاولة انقاذها من الخراب العام وانتشال دافعي الضرائب من الهوة التي سوف يتردون فيها قريبا حين تتم الموافقة على ميزانية العام المقبل وذلك ان الاقلية التي كانوا يخشون خطرها قد اعلنوا فرحين زوالها من الوجود ككتلة منفصلة عن الاغلبية وانها اندمجت في الاغلبية وصار الجميع وحدة متماسكة تعمل في ميدان واحد. فما عليهم حينئذ الا ان يقفوا وقفة حازمة في رفض كل زيادة في الميزانية وايقاف عجز السكك الحديدية وتفاقم اعتمادات مصاريف التصرف الاداري الباهظة ولو ادى بهم الامر الى رفض الموافقة على مشروع الميزانية الجديدة جملة واحدة بنفس الاسلوب الذي اشرنا اليه آنفا

حبذا لو تم هذا فعندئذ يجدون تمام التأييد من الامة قاطبة. ولكنا نشك في هذا كل الشك اذا ما نظرنا لتاريخهم الحافل «بجلائل الاعمال!» - من وجهة نظرهم على الاقل - واذا ما نظرنا الى ما وقع عند ترشيح السيد محمد شنيق لكهاية الرياسة الذي ايده م. انطوان قودياني وبذل نفوذه حتى تحقق لصديقه الفوز في الانتخاب بفضل قوة اصوات الاقلية القديمة التي تتوجه حسب نصائحه وتزيل في سبيل ارضائه كل حاجز يحول بينها وبين الانضواء تحت لواء السيد محمد شنيق وكل ذلك ليقع ابعاد السيد الطاهر بن عمار الذي تحرك المجلس الكبير في عهده، نوعا ما، حركة ضد الموظفين لا يريدها م. قودياني رئيس الجالية الفرنسية وزعيم انصار التفوق العنصري ويغضب منها صديقه الحميم م. كولونا رئيس جامعة الموظفين

ويؤيد تخوفاتنا وشكوكنا هذه ان السيد محمد شنيق لم يتعرض في خطاب كاهية الرئيس الافتتاحي التقليدي لما كان معتادا منه ومن خلفه قبل اليوم من الالحاح في ذكر الامور التفصيلية المؤلمة في الميزانية والحالة المالية ولم يذكر اي كلمة عن الثلث الاستعماري الذي كان منذ حين قريب يعمل كما يقول في باريس لاجل اراحة الميزانية التونسية من اثقاله كما لم يتبسط في مسالة المتوظفين ومسالة عجز السكك الحديدية اللتين نالتا عنايته ايضا في باريس

واذن فاكبر الظن ان المجلس الكبير سيوافق هذا العام على الميزانية كما هي او بعد تغيير طفيف مثل الاعوام السابقة وسوف يتعلل بانه لا يستطيع من ناحية المجاملة وآداب السلوك ان يجابه فاتحة عهد المقيم الجديد بالرفض والمعارضة. وسوف يرتاح الموظفون من الاصوات التي تقلقهم ويتعزز نفوذ م. قودياني ويصبح زعيما يقود المجلس الكبير بقسميه الى الناحية التي يريدها ويمتلك ناصية القوة التي يمثلها المجلس ويصبح بذلك الناصح المسموع الكلمة لدى المقيم العام الجديد ويحول دفة السياسة في هذا العهد الجديد الى حيث يشاء

اما السيد محمد شنيق فانه سوف تتحقق امانيه في استرجاع جاهه ونفوذه الى ما كانا عليه من قبل ايام العز وادارة بنك التعاضد ادارة ينالها التأييد المطلق من كل مكان. وذلك بتحقيق الغاية التي يسعى اليها في استعمال القوة التي تتمثل في منصب كاهية المجلس الكبير للنزول الى الميدان في هذا العهد الجديد وللظهور مرة اخرى كشيء لازم للحكومة ولحماية المصالح الكثيرة من وراء ذلك واستعادة القوة وايام العز الغابر

وانا لنتمنى مخلصين ان نكون مخطئين في هذه الظنون والشكوك وان تكون تخوفاتنا في غير محلها حتى تتحقق مصلحة الامة ويخف العبء على دافع الضرائب المسكين. وعلى كل حال فسنرى قريبا ما يكون

من هو ؟

يذكر القراء تلك القضية المعروفة بقضية الشيوعية وهي القضية التي حوكم فيها م. روبير لوزون مؤسس الحزب الشيوعي بتونس هو والمرحوم السيد عبد الرحمن الكافي شاعر الملحون المعروف بسبب رسالة نشرت باللغة العربية وحكم عليهما بالسجن والغرامة لاجل جرم تبين انه من صنيع غيرهما. ولقد علقت على ذلك جريدة «البرهان» شقيقة «النهضة» بما ننقله فيما يلي عن عددها الصادر في يوم الثلاثاء ١٢ مارس سنة ١٩٢٢ - قالت «البرهان»:

«ولنا كلمة اخرى نقولها في هذا الموضوع وهو ان م لوزون صرح بانه حرر بضعة صحائف باللغة الفرنساوية وسلمها الى رفقائه من الاهالي لتقع ترجمتها الى اللغة العربية فتصرف المترجم وزاد على الاصل زيادة معتبرة وشحنها بافكار ليست من افكار لوزون ولا علم له بها وبذلك فانه من الانصاف ان لا توجه عليه مسؤلية التحرير وانما هو مسؤول من جهة الطبع فقط وقد ابت شهامته ان يصرح باسم المترجم ورضي بأن يحتجب تحت ستار الخفاء، ويحكم عليه بجرم لم يقترفه ولا علم له به.

افليس كان (كذا)، من واجب هذا المترجم الذي خان الامانة وتصرف بدون حق في كتابة استؤمن على ترجمتها فبدل وغير وشحنها بافكاره الخاصة بدون علم من صاحبها الاصلي ان يظهر نفسه ويقبل مسؤولية ما جنته يداه؟

وهل يحسن بالرجل العمومي المنتصب لارشاد الراي العام بافكاره وتحاريره ان يختفي نذالة وجبنا ويترك بريئا يحكم عليه بالسجن عوضه وهو يرى ويسمع؟

فهنيئا لك يا حضرة المترجم هاته الراحة التي تتقلب فيها الآن بينما المحكوم عليه بجنايتك يعاني آلام السجن وضروب الاضطهاد

فلقد اراحك الله من ضمير يوخز (كذا) الاحرار وقلب يوبخ النبلاء، فنم على كلتا اذنيك فما انت الا جماد في جماد.»

هذا ما قالته المرحومة «البرهان» ونعلم انه هو اعتقاد صاحب «النهضة» الذي كان يصرح به دائما وقتئذ.

فهل للشيخ الفرشيشي محرر شقيقتها «النهضة» اليوم ان يدلنا عن هذا المترجم الذي تحلى بهذه النعوت واضاف لها بطولة التفوق في التقلب والاصطباغ بكل الالوان والمبادي والانتقال على مختلف الموائد بدون ان يشعر بأي نقص في الشاهية. وله منا جائزة مناسبة له، ومن الله الاجر والثواب.

فضيحة (النيابة الشعبية)

بماذا يهتم اعضاء المجلس الكبير

صبيحة يوم الاثنين الفارط فتحت دورة المجلس الكبير للسنة الحالية في جلسة مشتركة لا تعدو الاحتفال الرسمي التقليدي المعتاد بهذه المناسبة. وعلى اثر انتهاء الخطب المعتادة انفضت الجلسة العامة وتحول كل قسم من قسمي المجلس الكبير الى قاعة مفاوضته حيث قرر كل من القسمين عقد جلسة العمل الاولى في مساء ذلك اليوم للبدء في العمل بعد اجراء التشكيلات اللازمة.

فاما القسم الفرنسي فقد اجتمع وانجز عمله فانتخب هيأة مكتبه واعضاء اللجان والمقررين وبدأت كل لجنة فعلا في المهمة المنوطة بعهدتها وهي النظر التفصيلي في الميزانية.

واما حضرات «نواب» «الامة التونسية» فقد ألهاهم التنازع على المناصب والمصالح عن القيام بالواجب الذي وجدوا لاجله في ذلك المجلس وقضوا في هذا التنازع يوما كاملا ونصف يوم اضاعوهما من وقتهم المحدود ليعتذروا عن عدم القيام بواجب «النيابة» عن الامة حسبما يدعون، بضيق الوقت، وليجعلوا من ضيق الوقت سببا للتفصي من المسئولية الثقيلة التي يتحملونها. مع ان هذا الوقت لا يضيق بحال على الاعضاء الفرنسيين الذين يتمكنون من النظر الدقيق في الميزانية ويقررون ما يشاؤون وما يوافق مصالحهم وينتهون من اعمالهم قبل غلق الدورة بمدة يقضونها في انتظار انتهاء اعمال زملائهم التونسيين.

ولقد كان هذا التنازع حول المناصب والمصالح عادة متبعة ومرعية الجانب منذ سنوات لدى الاعضاء التونسيين. ولكننا لم نكن ننتظر ان يصل الامر بهم الى الخصام والمهاترة والتنابز بالالقاب ثم التضرع والبكاء والاستجداء وهذا ما وقع بتمامه في فاتحة دورة هذا العام.

فانه حينما جاء وقت انتخاب مكتب المجلس اخذ الاعضاء في التشاور بصفة خاصة غير رسمية. وفي ظن الكثيرين منهم ان هذا انما هو امر شكلي اتبع جريا على التقاليد وان منصب كاهية الرئيس سيسند الى الكاهية السابق بلا نزاع بعد ان رضيت عنه الاغلبية وجربته في هذا المنصب مدة عامين متواليين فوجدته لين العريكة منقادا غير مستبد لا يفرض عليهم ارادته ولا يسوقهم قهرا الى الى حيث يريدون ولا يريدون، وشعروا في عهده بنوع من حرية الرأي ومن الكرامة بعد ان ذهب عنهم عناء احتملوه بضعة عشر سنة متواصلة. ولكن ما راعهم الا والسيد محمد شنيق يطرح ترشيحه في الميدان يؤازره في ذلك الكاهية السابق السيد الطاهر بن عمار. ففعل فيهم هذا الترشيح فعل القنبلة تلقى في جمع آمن من الناس وتفرقت الاغلبية شيعا بينما بقيت الاقلية متماسكة تنتظر انتهاز الفرص.

وهنا سادت الفوضى الى ابعد حد واخذ التراشق بالاسلحة الكلامية المختلفة الانواع يصيب صرعى كثيرين من هنا وهناك. وقد بلغنا من انباء ذلك ان السيد الطاهر بن عمار بادر في اول هذا الاجتماع الغير الرسمي فصرح بانه اتفق مع زميله وعزيزه «المفضال دائما» السيد محمد شنيق على ان يتنازل له عن الترشيح ويعطيه اصوات زملائه. فقامت ضجة عظيمة ولم يتمالك احد الاعضاء ان قال: انا لم نكن كالعيال او المتاع حتى يتصرف فينا من يريد كيف يشاء فيعطينا لمن يشاء، ويأمرنا بما يشاء. وقال آخر اذا كان السيد الطاهر بن عمار قد تنازل للسيد محمد شنيق عن (وظيفته) فلماذا لم يتنازل له عن شيء آخر يخصه هو وحده، سماه باسمه الذي يمنعنا ادبنا من التصريح به على صفحات الجريدة. فاجيب هؤلاء من طرف السيد محمد الرصاع قائد حملة الهجوم في شيعة السيد محمد شنيق، بقوله «رضي الخصمان ولم يرض القاضي!» ولكن القائل الاول رد هذا الهجوم بانه لو كان الكاهية السابق والمرشح لكرسيه اليوم يتنازل احدهما للآخر عن ميراث لصح هذا القول اما وهما يتهاديان بشيء لا يملكه واحد منهما وهو اصوات الاعضاء. فلهؤلاء الاعضاء حق الاعتراض على اعتبارهم سلعة تباع وتشترى وتوهب وتهدى. وهنا صاح السيد حامد عكاشة «من اعجبه هذا فبها ونعمت ومن لم يعجبه فما عليه الا ان يخرج ...!!» وهنا احتد العضو الآخر ازاء هذه الحماقة البالغة والغطرسة المتناهية وقال نحن هنا لسنا في محل المتكلم حتى يبيح لنفسه ما يقول!!

واستمرت المهاترة على هذه الصورة طويلا ثم انتهت الجلسة غير الرسمية بدون طائل وارجئت الجلسة الرسمية التي يقع فيها اجراء الانتخاب لعضوية المكتب واللجان وانفض جمع الاعضاء. وهم اربع شيع: شيعة الاقلية القديمة متماسكة تنتظر الغنيمة عند انتهاء هذه المعركة المضحكة. وشيعة السيد محمد شنيق وفيها السيد الطاهر بن عمار واعضاء الحجرة التجارية وهي اشد ما تكون اصرارا على موقفها. والشيعة المعارضة لها وهي تتركب من اعضاء الحجرة الفلاحية وبعض نواب الجهة الثالثة على رأسهم السيدان عبد الرحمن اللزام ومحمد الاخضر بن عطية. وشيعة رابعة ضئيلة العدد ضعيفة الاثر بقيت لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء.

وحينما اصبح هؤلاء - الذين كانوا من قبل يحسبون جميعا فامسوا وقلوبهم شتى - خارج الجلسة اخذ كل فريق منهم يحكم تدبيراته لاحباط مساعي الآخر وقرر المعارضون لترشيح السيد محمد شنيق وعددهم عشرة اعضاء، ان عليهم ان يسعوا لتوحيد اصواتهم مع اصوات اعضاء الاقلية القديمة وعددهم احد عشر عضوا حتى يصير مجموع اصوات الجميع ٢١ عضوا وتكون لهم الاغلبية المطلقة من عدد الاعضاء الحاضرين وعددهم ٣٩ عضوا وبهذه الوسيلة يكون لهم ما يريدون ويقضون على تشدد زملاء الامس خصوم اليوم. اما هؤلاء، فقد كان تدبيرهم الذي اعدوه لمعركة الغد هو الالتجاء لتأثير ونفوذ م. انطوان قودياني الصديق القديم الذي طالما افاد الالتجاء اليه في اوقات الشدة والرخاء، وكان دائما عند حسن الظن به يجيب النداء، ويغضي عن النزوات التي يقع فيها المضطر مكرها تحت ضغط الزملاء والظروف. واحيانا تجنبا لما يمكن ان يزعزع المركز الانتخابي عندما يستعمله الخصوم سلاحا في ميدان المعارك التي لا بد من انتشابها

ثم بعد هذا اخذ كل فريق يسعى لتنفيذ ما دبره.

لكن حدث ان تدخل في الخلاف من يمثل جريدة الاغلبية خشية ان ينقض بناء هذه الاغلبية وتقوم بدلها اغلبية اخرى ربما لا تكون صداقتها مضمونة للجريدة او ربما تكون هذه الصداقة لتلك الجريدة وعطفها عليها ينكبانها في صداقة اصدقاء ذوي شأن او ربما يقضي تحول الاغلبية وتحويرها بتحرج موقف الجريدة وترددها بين فريقين من الاصدقاء الاعزاء ليس من السهل التضحية بصداقة احدهما. بل ربما يجلب التردد بين الصداقتين اغضابهما جميعا

وظهر بادي بدء، ان هذا التدخل قد اثمر لدى السيد محمد شنيق حيث قيل انه رضي بان ينسحب من الترشيح وتباشر القوم بذلك واثنوا على صاحب تلك المساعي الثناء المستطاب لكن صباح يوم الثلاثاء قد اسفر عن ان بشائر الامس قد كانت سرابا خداعا وفجرا كاذبا. حيث ظهر ان السيد محمد شنيق لا يزال على اصراره وتمسكه بترشيحه وان تدبيره قد نجح. وما رضاه بالامس الا من قبيل المناورات لتطمئن المعارضة التي قامت ضده وتكف عن العمل والتكتل لاحباط مساعيه. فقد ظهر انه تمكن من استمالة الاقلية القديمة العدوة اللدودة له الثابتة على عداوته منذ سنوات المتماسكة في موقفها هذا لا يثنيها عنه قلة عددها ولا ما كانت تمنى به من الانهزامات والخيبات المرة المتوالية

اذ قد اتفق زعيما الاغلبية والاقلية القديمتين على توزيع المقاعد وارضاء رجال الاقلية الى ابعد حد مقابل تأييدهم لترشيح السيد محمد شنيق. وقد كان ظهور هذا الاتفاق - الذي تم على قاعدة نكاح الشغار المعروف عند الفقهاء - على اثر عرض الفريق المعارض للترشيح امر توحيد اصواته مع اصوات الاقلية القديمة على احد رجالها فاجيب: ان السيد محمد شنيق قد أعطانا كذا وكيت فهل لكم ان تزيدونا على ما أعطانا لنتركه وننضم لكم؟!....

وهنا شعر المعارضون بالهزيمة وتخاذلت قواهم وضعفوا عن المقاومة وبالرغم من ذلك فان السيد محمد شنيق لم يأمن جانب الاقلية القديمة وخشي ان تكون غير صادقة فيما وعدته به من التأييد. فذهب الى معارضيه ضارعا ملحا عليهم ان يعدلوا عن معارضته. فأجابه فيما بلغنا احد المتحمسين الذين لا يزال فيهم بقية شعور بما للكرامة والحرية الشخصية من مقام: انك خطر لم نستطع الاستراحة منه الا على يد م. بيروتون فاذا انتخبت اليوم فمن يضمن لنا انك لا تتمسك بالبقاء الدائم في هذا المنصب وحينئذ فهل يمكن لنا وقتئذ ان نجد رجلا مثل م. بيروتون ليريحنا منك مرة اخرى!

وقد اكد لنا مخبرنا ان السيد محمد شنيق لم يتمالك عن البكاء، عندئذ فزادت دموعه في ضعف المعارضين وقضت مع خذلان الاقلية القديمة لهم على كل معارضة جدية لهذا الترشيح

وهكذا صوت له الجميع ما عدا اثنين واعلنوا بلسان شيخهم المهذار وبفرح وسرور حصول الاتفاق والاتحاد لاول مرة في تاريخ المجلس. واتخذ الشيخ الفرشيشي من هذا الاتحاد وسيلة لينال نصيبه في هذه المعركة التي انتجت هذه النتيجة فجعل ينوه بشأن السيد محمد شنيق ويتحدث عن المشعل الذي تلقته اليد البارعة التي تحسن المكافأة للمخلصين وتقابل الحسنة بعشر امثالها

ولكن هذا الاتحاد لم يمنع السيد محمد شنيق بعد حصول انتخابه من الثأر لدموعه الغالية التي تساقطت من محاجره واستثارت له الشفقة. فانتقم من جميع الذين اذاقوه بمعارضتهم الامرين وحرمهم من المناصب التي اعتادوها وحتى من عضوية اللجان ووزع اسلابهم على الذين وطأ له اكنافهم م. انطوان قودياني صديقه الحميم بحيث اسندت رئاسة اللجنة المالية لزعيم الاقلية القديمة كما وزعت معظم مناصب اللجان على انصاره وحرم منها تماما امثال السادة عبد الرحمن اللزام ومحمد الاخضر بن عطية وعبد العزيز الباجي بعد ان اعتادوا عليها طول حياة المجلس الكبير

هذه هي المهمات التي يعني بها السادة «نواب الامة» ويستميتون في سبيلها الى هذا الحد المزري. اما الميزانية وما فيها من ارهاق للبلاد فمن الامور الهينة التي يجمل بالامة الصبر عليها وتحمل اثقالها ولها العزاء في نوابها الذين يحسنون المحافظة على المشعل ونقله من يد بارعة الى اخرى

وليحيى الاهتمام بالمصالح الخاصة والخصام لاجلها والاتحاد حولها وفي سبيلها